قوله وقد سلم النبي الخ عن أنس عند ابن أبي شيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة واحدة وعن الحسن مرسلا ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يسلمون تسليمة واحدة ذكره ابن ابي شيبة وقال حدثنا أبو خالد عن حميد قال كان أنس يسلم واحدة وحدثنا أبو خالد عن سعيد بن مرزبان قال صليت خلف ابن ابي ليلى فسلم واحدة ثم صليت خلف علج فسلم واحدة وذكر مثله عن أبي وائل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وأنس وأبي العالية وابي رجاء وابن أبي أوفى وابن عمر وسعيد ابن جبير وسويد وقيس بن أبي حازم باسانيده اليهم وذكر ذلك عبد الرزاق عن الزهري اهـ شوكاني وقد روى الترمذي وغيره عن عائشة الخ

أجيب بأنه حديث معلول كما ذكره العقيلي وابن عبد البر وبأنه في قيام الليل والذين رووا عنه التسليمتين ردوا ما شهد وا في الفرض والنفل وحديث عائشة ليس صريحا في الاقتصار على تسليمة واحدة بل أخرت انكان يسلم تسليمة يوقظهم بها ولم تنف الأخرى بل سكتت عنها وليس السكوت عنها مقدما على رواية من حفظها وضبطها وهم الأكثرون وأما دينهم أصح اهـ قلت أما الجواب بأن حديثها معلول فقد علمت ما يرده وأن اسناده على شرط الشيخين وأما الجواب بأنه ليس صريحا في الاقتصار على تسلمة واحدة فيرده قولها تسلمة واحدة هو ظاهر نعم يجاب بأنه في قيام الليل مسلم فقد رواه أحمد والنسائي وغيرهما عنها بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أوتر بتسع ركعات الخ وهو حديث طويل مذكور في منتقى الاخبار وأجمعت ستة كما تقدم عنه قال ورأى قوم من أصحاب النبي الخ ذهب الى أن المشروع تسليمة واحدة ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة من الصحابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والاوزاعي والامامية وغيرهم وهو أحد قولي الشافعي اهـ شوكاني والبه ذهب جمهور أهل العلم قد حكاه ابن المنذر عن ابي بكر الصديق وعلي وابن مسعود وعمار بن ياسر وناقع بن عبد الحرث من الصحابة وعن عطاء بن أبي رباح وعلقمة والشعبي وابي عبد الرحمن السلمي من التابعين وعن أحمد واسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر وبه أقول وحكاه في البحر عن الهادي والقاسم وزيد ابن علي والمؤيد بالله من أهل البيت والبه ذهب الشافعي قال النووي اهـ شوكاني قال الرملي في شرح المنهاج وأخبار والبراء التسليمة الواحدة ضعيفة او محمولة على بيان الجواز اهـ قال الشوكاني واعلم ما ذهب اليه هؤلاء لكثرة الاحاديث الواردة بالتسليمتين وصحة بعضها وحسن بعضها واشتمالها على الزيادة وكونها مثبتة لخلاف الأحاديث الواردة بالتسلمة الواحدة وانها مع قلتها ضعيفة لاتنهض للاحتجاج ولو سلم انتهاضها لم تصلح لمعارضة أحاديث التسليمتين لما عرفت من اشتمالها على الزيادة اهـ ببعض تصرف كتب احمد رافع عفي عنه

قوله وروواه الطبراني عن ثلاثة عشر صحابيا وزاد غيره سبعة اهـ وقالت الحنفية وآخرون انه سنة الخ المراد بكونه سنة أنه ليس بفرض فلا ينافي أنه واجب بناء على ما اصطلح عليه الحنفية من الفرق بين الفرض والواجب بقطعية الدليل وظنيته وفساد الصلاة بترك الأول دون الثاني وأما تعاد وجوبا بتركه عمدا وكذا ان تركه سهوا ولم يسجد له فهو مقرر في الفروع فاتفاق المقرر في كتب هذا على أن لفظ السلام الأول واجب دون عليكم فليس بواجب عندنا وكذا لفظ السلام على الأصح وقيل انه سنة وأما الفرض فهو خروج المصلي من الصلاة بصنعه اي فعله الاختياري ولو بأتى وجه كان من قول أو فعل ينافي الصلاة بعد تمامها وان كره تحريما ما عدا السلام فقيد لذلك حديث المسيء صلاته حيث اقتصر الخ فعلمنا بذلك أنه لا وجوب لما خرج عنه من الاقوال والأفعال لأن أخبار الباب من وقت الحاجة لا يجوز لم تقرن الأصول بالاجماع ودفع الخلاف اذا جاءت صيغة أمر بشيء لم يدل في حديث المسيء فهم من قال يكون قرينة لصرف الصيغة الى الندب ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه ويؤخذ بالزائد فالزائد اهـ شوكاني والمختار عنده التفصيل بين تعذر ذلك الصيغة على هذا الحديث فيكون صارفا لها الى الندب وتأخرها عنه فلا يكون صالحا لصرفها اليه فان كانت غير معلومة التقديم عليه ولا التأخر عنه فهذا محل الاشكال ومقام الاحتمال والأصل عدم الوجوب وقد اطال في ذلك ثم قال وهكذا الكلام في كل دليل يقضي بوجوب أمر خارج عن حديث المسيء ليس بصيغة الأمر اهـ وهو كلام نفيس جدا وبحديث ابن عمر الخ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته أخرجه ابو داود والترمذي وقال ليس اسناده بذاك القوي وقد اضطرب في اسناده وانما اشار الى عدم قوة اسناده لأن في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقي وقد ضعفه بعض أهل العلم وقال النووي في شرح المهذب انه ضعيف باتفاق الحفاظ وفيه نظر فانه قد وثقه غير واحد منهم زكريا الساجي

والبراء وعمار وواثل بن حجر وعدي بن عميرة وجابر بن عبد الله اهـ ورواه الطحاوي عن ثلاثة عشر صحابيا قال الأمير وحيث ثبت أن التسليمتين من فعله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت قوله صلوا كما رأيتموني أصلي وثبت حديث تحريمها التكبير وتحليلها التسليم الخ أخرجه أصحاب السنن باسناد صحيح فيجب التسليم لذلك وقد ذهب لذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد من أنه واجب وأن الواجب منه واحدة مستدلين بالاقتصاره صلى الله عليه وسلم على الواحدة في بعض أحيانه وقالت الحنفية وآخرون انه سنة مستدلين بحديث المسيء صلاته حيث اقتصر صلى الله عليه وسلم له على الفرائض ولم يذكر له السلام وبحديث ابن عمر اذا رفع الامام رأسه من السجدة الأخيرة وقعد ثم أحدث فقد تمت صلاته وأجيب عن الأول بأنه زيادة عدل وهي مقبولة فلا منافاة وعن الثاني بأنه ضعيف باتفاق الحفاظ ثانيها زيادة لفظ الرحمة أو مع البركة والملعلم في ذلك مذهبان أحدهما اثباتها وسنيتها وبه قال الأئمة الثلاثة وبعض المالكية وأوجبها بعضهم وزيادة وبركاته وبه قال السرخسي والروياني وأبو الحسن للأحاديث الواردة بذلك فمنها ما أخرجه أصحاب السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وشماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومنها ما أخرجه أبو داود عن وائل بن حجر كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن جابر بن سمرة انه قال كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا بأيدينا الى آخر ما مر في الرفع وقد أخرج ذلك خمسة عشر صحابيا بأحاديث مختلفة وكلها بدون زيادة وبركاته الا في رواية وائل هذه ورواية ابن مسعود عند ابن ماجه وابن حبان بدمع صحة اسناد حديث وائل قال الحافظ ابن حجر يتعين قبول زيادته لعدالة وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية بعدمها وتجب من قول ابن الصلاح انها لم تثبت مع ثبوتها عند ابن حبان وأبي داود وابن ماجه وفي تلقيح الأفكار وتخريج الاذكار للحافظ ابن حجر لما ذكر المنوة ان زيادة وبركاته زيادة فردة مسائة الحافظ طرقا عدة زيادة وبركاته ثم قال وهذه طرق عدة ثبتت

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)